

يسبق علاقات السلام على عكس ما حصل مع مصر».

ورغم إتخاذ الجهات اللبنانية بعض الاجراءات الوقائية مثل: رفض تسعير «الشيكل» الإسرائيلي المتآكل بفعل التضخم مقابل «الليرة» اللبنانية، وسحب الرخص القانونية لمكاتب السفر التي ثبت تعاملها مع إسرائيل وحجز كفالاتها المصرفية؛ هذا، إضافة إلى اعلان الحكومة عن عزمها على نزع الجنسية عن كل لبناني يدخل إسرائيل بهدف السياحة أو التجارة وتطبيق المادة ٢٨٥ من قانون العقوبات بحقه، إلا أن مؤشرات تقلص حجم التبادل التجاري لم تظهر بوادرها حتى الآن، وهذا ما دعا النائب منير أبوفاضل لتوجيه كتاب / سؤال إلى الحكومة يستفسر فيه عن الحائل دون التصدي للاجتياح الاقتصادي ومصادرة السلع الإسرائيلية من الأسواق التي تقع تحت سلطة الشرعية(٤)

لا ريب أن التبادل التجاري مع إسرائيل لا يقوم على قاعدة التبادل المتوازن، بل يحدث العكس تماماً، إذ أن السوق المحلية تتعرض لعملية إغراقية خطيرة، فالسبع المستوردة من إسرائيل تباع بأسعار تقل بنسبة ٢٥٪ تقريباً عن السلع اللبنانية المشابهة، وقد تمكنت إسرائيل من اختراق الحاجز المالي وأكسبت عملتها قيمة تصديرية وأخذت تتعامل مع لبنان كسوق داخلية لها، وهكذا امتلأت الأسواق في كافة المناطق بالسلع المستوردة كالأليسة والسكاكر والزيوت والزجاج والإسمنت، وغيرها «من دون رقيب أو حسيب، وصار مرفأً حيفاً مزاحماً من الدرجة الأولى للمرفأء اللبنانية، لا لأنه يقع هو أيضاً على شاطئ البحر المتوسط، بل لأن من خلاله تمر البضائع المستوردة من كل صوب، معفية من الرسوم الجمركية وغير الجمركية، كما أن تنقل الأشخاص، عبر الحدود المشتركة مع إسرائيل، لا يعترضه معترض، في الذهاب والإياب، والأبواب كلها مفتوحة»(٣).

وفي هذا الصدد، يقول فؤاد أبي صالح، رئيس جمعية الصناعيين: «إن لبنان، بسبب الفوضى التي يعيشها منذ ثماني سنوات والتي بلغت ذروتها خلال السنتين المنصرمتين، كان في طريقه إلى فقدان أسواقه الخارجية، لكنه الآن، وبعد الإجتياح الإسرائيلي، بدأ يفقد حتى أسواقه الداخلية»(٤).

وفي معلومات وزعتها غرفة التجارة والصناعة في بيروت، جاء أن «التعامل الاقتصادي مع إسرائيل يهدد الأسواق اللبنانية بأفدح الأخطار، لما يشكله هذا التعامل من منافسة غير مشروعة للإنتاج المحلي الذي هو في أشد الحاجة إلى الدعم، وهذا ما بدأت نتائجه تنعكس كساداً وبطالة. كما أن الإستيراد عبر مرفأً حيفاً يشكل ضرراً بالغاً على موارد الخزينة وعلى الاقتصاد اللبناني، ويضاف إلى ذلك، محاولات إسرائيل المتكررة للتسلل إلى الأسواق الأفريقية بواسطة رجال أعمال لبنانيين، الأمر الذي ينطوي على محاذير خطيرة ينبغي تداركها من الآن»(٥).

إن الآثار السلبية الناجمة عن الإجتياح الإسرائيلي بوجهيه العسكري والاقتصادي، يمكن تحديدها على النحو التالي:

أ - الأضرار العامة: لقد نتج عن الاجتياح الإسرائيلي تدمير أقسام كبيرة من المدن الساحلية كبيروت وصيدا وصور والنبطية، فضلاً عن عشرات القرى في البقاع